الوزير الجبري يفند محاور استجوابه

كلمة الدمخي

بعد تقديم طلب لطرحها فيه موقع من 10 نواب

الجبري في انتظار الثقة الأربعاء المقبل

■ الجبري: الحيازة التي تحدث عنها النائب الدمخي مستوفية لجميع الشروط ولايوجد بها مخالفات

■ لا أتحمل نتائج السنوات الماضية في الحيازات الزراعية لأنها لم تتم بعهدي لكني أحلتها للنيابة

حديث جانبي بين الجبري والعقيل

العدساني مصافحاً الجبري

■ وفرنا مليوناً و274 ألف دينار في توزيع الدعوم والأعلاف حرصا منا أن تصل لمستحقيها

■ سحب صلاحيات رئيس «الزراعة» بعد أن كلف موظفين بمداهمة مبنى القسائم الذي يحوي ملفات الحيازات

■ الدلال: هيئة الزراعة قامت بتوزيع حيازات وجواخير لأشخاص غير مستحقين

استخدام أدواته الرقابية» متسائلا « كيف يقدم سؤالا برلمانيا كان قد جاء ضمن محاور الاستجواب» .

وانتقد الوزير عدم رد النائبين المستجوبين على طلب الاستيضاح الذي تقدم به الأسبوع الماضي مشيرا إلى احتواء الاستجواب على ثلاث ورقات دون تضمنه لواقعة محددة.

وأكد خضوعه لرقابة ديوان المحاسبة مبينا ان ما قامت به الحكومة بدعوتها رئيس ديوان المحاسبة لحضور الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء « يعد سابقة ويؤكد انها حكومة محاربة فساد» .

وأشار إلى تشكيل لجنة قضائية لمعالجة ما ورد في محاور استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السابق التي شمل أحد محاورها الجهاز المركزي للمناقصات العامة وانتي القرار ب»إحالة تقرير اللجنة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد « نزاهة» «.

وتطرق الوزير الصالح إلى قرار تشكيل لجنة للنظر في التظلمات المرفوعة من موظفين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ورأى ان هناك محاور متشابهة في الاستجواب الحالي الذي قدم له من النائبين مع استجواب آخر وجه في السابق إلى سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

وأكد الصالح ان الاستجواب الموجه إليه من قبل النائبين خلا من أي اتهام مباشر له يمس النزاهة أو الشرف أو الأمانة مبديا استغرابه « عدم استناد محاور الاستجواب إلى واقعة واحدة» .

وأشار إلى قرار المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ التاسع من أكتوبر 2006 في الطلب المقيد برقم 8 لسنة 2004 في شان تفسير المادتين « 100» و« 101» من الدستور الذي أثبت ان تحفظه على هذا الاستجواب جاء كونه مخالفا للمادة « 136» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وحول ما جاء في صحيفة الاستجواب بشأن وجود تجاوزات في الجهاز المركزي للمناقصات العامة أكد الوزير الصالح ان إقرار مجلس الأمة للتعديلات على قانون « الجهاز» منحه الاستقلالية الكاملة وذلك درء للتدخل في اختصاصاته.

وبين ان جميع قرارات « الجهاز» تصدر بشفافية كاملة وتعلن تلك القرارات على الموقع الالكتروني الرسمي للجهاز سواء فيما يتعلق بإعلان المناقصة وفض المظاريف وترسية المناقصة.

وأشار إلى تشكيل لجنة محايدة للنظر في التظلمات من قرارات مجلس إدارة الجهاز بتاريخ 29 يناير العام الماضي برئاسة رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد الجسار.

وذكر ان « الجهاز أرسى عدد 805 مناقصة لم يعترض ديوان المحاسبة إلا على 41 مناقصة حيث تم تسوية 40 مناقصة منها واختلف ديوان المحاسبة مع جهاز المناقصات على مناقصة واحدة فقط» .

وأكد ان ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين لم يسجلا أية ملاحظة على جهاز المناقصات.

وحول ما أثاره النائبين المستجوبين بعدم وجود هيكل تنظيمي للمجلس الأعلى للمحافظات أوضح انه لا يوجد هيكل تنظيمي للمجلس الأعلى للمحافظات لأن له رئيس وأعضاء فقط أما الأمانة العامة لشؤون المحافظات فيوجد لها هيكل تنظيمي.

وردا على ما أثاره النائبين بعدم وجود مكاتب لمن تم قبولهم في إدارة الفتوى والتشريع قال الوزير ان أغلب موظفي الفتوى يكونون متواجدين في الجهات الحكومية المختلفة ليكونوا ضابط اختبار مع إدارة الفتوى.

وبشأن مقر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمحافظات أوضح انه تم الاتفاق على إيجاد مقر دائم لعدد 2000 موظف في « أمانة المحافظات» وسيتم ترميم إحدى المدارس لتكون مكاتب لهؤلاء الموظفين كما انه تم توزيع أعداد من الموظفين في مبنى كل محافظة.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أعلن في وقت سابق من جلسة الأمس انتهاء مناقشة استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء «دون وجود متحدثين كمؤيد ومعارض للاستجواب ودون تلقيه أي اقتراحات» .

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم: لا يوجد لدي مسجلين للتحدث ولم أتلقى أية اقتراحات وننتقل للفقرة التالية.

رفع الجلسة ثلث ساعة للصلاة.

مجلس الأمة يستانف جلسته وينتقل لمناقشة استجواب الوزير الجبري

اعتلى النواب المستجوبون الثلاثة يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى الوزير الجبري يسار منصة الرئاسة.

وكان الوزير الجبري أبدى في وقت سابق من جلسة الأمس استعداده لصعود المنصة ومناقشة الاستجواب الموجه إليه بصفته المقدم من النواب الثلاثة مؤكدا جهوزيته لتفنيد محاور الاستجواب.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في كلمة له حينها إن النواب العدساني والدمخي والدلال تقدموا الثلاثاء الماضي بهذا الاستجواب الموجه إلى الوزير الجبري بصفته.

وأوضح الغانم انه عملا بنص المادة « 135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم ابلاغ الوزير الجبري بهذا الاستجواب فور تقديمه وادرج في جدول أعمال الجلسة .

وأضاف انه طبقا لنص المادة المذكورة لا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير مبينا انه يجوز لمن وجه إليه الاستجواب طلب مد هذا الأجل إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه.

وذكر انه يجوز بقرار من مجلس الأمة التأجيل لمدة مماثلة ولا يجوز التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس.

وأوضح انه تقدم الوزير الجبري الأحد الماضي بطلب استيضاح من موجهي الاستجواب « وتم الرد عليه من قبلهم أمس الاثنين» .

وخاطب الرئيس الغانم الوزير الجبري بسؤاله « هل ترغب في مناقشة الاستجواب في الجلسة أم تطلب التأجيل» فأجاب الوزير بالقول « جاهز لصعود المنصة» .

وانتقد النائب محمد الدلال قيام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بتوزيع حيازات زراعية وجواخير لأشخاص غير مستحقين معتبرا ذلك « تجاوزا عن القوانين واللوائح» .

جاء ذلك في كلمة المتحدث الأول من المستجوبين أثناء بداية مناقشة الاستجواب الموجه من قبله والنائبين رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بصفته ضمن بند الاستجوابات.

ورأى ان « هيئة الزراعة» لم تحقق الأهداف والغرض من إنشائها ولم تلتزم بالعمل المؤسسي مبينا ان دور الهيئة يجب أن يكون داعما للزراعة والثروة السمكية.

وأشار إلى تقرير لجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية الذي أكد ان الهيئة لم تؤد الأغراض التي أنشئت لأجلها مبديا استياءه ل»تحول المزارع والجواخير إلى استراحات ومنتجعات ومخازن يتم فيها الإيجار والبيع» على حد قوله.

كما عبر عن استغرابه اسناد الحكومة لوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب مهمة الاشراف على « هيئة الزراعة» .

وذكر انه عندما تم تعيين مدير عام « هيئة الزراعة» « حدث خلافا بينه وبين الوزير الأمر الذي أدى إلى قيام الوزير بتجميد صلاحياته» على حد قوله متسائلا « هل من حق الوزير القيام بذلك» .

وأوضح الدلال ان قانون إنشاء « هيئة الزراعة» أعطى الوزير صفة اشرافية على عمل الهيئة رافضا وفق ما اعتبره «

أحاديث جانبية

متابعة باسمة

اتحاد الحرفيين الكويتيين

دعـــوة

يسر إتحاد الحرفيين الكويتيين دعوة الأخوه أعضاء الجمعية العمومية لحضور اجتماع الجمعية العمومية لمناقشة التقرير المالي والإداري وانتخاب مجلس الإدارة وذلك في تمام الساعه العاشرة صباح يوم الأثنين الموافق 2019/5/27 م وذلك بمقر الاتحاد في منطقة الجهراء الصناعية للحرفيين على أن يفتح باب الترشيح في تاريخ 2019/5/6 م ولغاية 2019/5/19 م .

مجلس الإدارة